عملية بناء الدولة:

دراسة في المفهوم، الغايات، و المرتكزات.

محمد لبوخ

باحث -جامعة تلمسان

أفرزت نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن الماضي منعرجا حاسما و ذلك من حيث جملة الحركيات و التحديات العالمية الجديدة التي أفرزتها على صعيد تحقيق الأمن و الاستقرار ، و الرفاه للشعوب وفق نمط نيوليبرالي مؤثرتا بذلك على دور الدولة و علاقتها ببيئتها الداخلية و الخارجية و في مقابل هذا نمت نزاعات مختلفة من حيث الكم و النوع على غرار دول مثل : ناميبيا ، موزنبيق ، وكمبوديا ، السلفادور، و غواتي مالا . بالإضافة إلى ذلك ظهرت نزاعات في دول أخرى مثل : أنغولا ، و النزاع بين الشمال و الجنوب في السودان و كذا النزاعات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة مثل ليبريا ، يوغسلافيا ،

و الصومال ، كل هذه التطورات الدولية حتمت على المجموعة الدولية إدراج هذه الظواهر على سلم أولوياتها كما حتم على الباحثين ايجاد إطار اكاديمي يتناول ظاهرة هشاشة و ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، و تبني استراتيجيات و سياسات لإعادة بناء هذه الدول بما يتوافق و تحقق متطلبات و رفاه الشعوب . **ما هو مفهوم عملية بناء الدولة ؟ و ماهي الغاية التي تسعى عملية بناء الدولة إلى تحقيقها؟ و ما هي المنطلقات و المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم عملية بناء الدولة ؟.**

1- عملية بناء الدولة المفاهيم و الأبعاد:

أولا: مفهوم عملية بناء الدولة:

تعرف الموسوعة السياسية الميسرة بناء الدولة **State-Building**: كونها عملية اقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة و ادائها لوظائفها بفعالية ، و أساس نجاح عملية

بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق و أداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانبا . **(1)** و في هذا الصدد نجد **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** الذي عرف عملية بناء الدولة **(2)** على أنها : " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ، هذا ما يعني أن مفهوم بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها " **(3)**.

كما يمكن بناء تصور لمفهوم عملية بناء الدولة من الجانب النظري ، كونه الجمع بين مزيج غير عادي من المثالية والواقعية :المشروع المثالي يكمن في تمكين الناس من الحفاظ على أنفسهم من خلال التعليم و الحوافز اقتصادية ، وفضاء لتطوير المؤسسات السياسية الناضجة ، و الواقعية كأساس لهذا المشروع في نهاية المطاف هي التخلص من تبعات الاحتلال العسكري. او بمعنى آخر مشروع مرحلة ما بعد الاستعمار.**(4)**

ثانيا: أبعاد عملية بناء الدولة (Dimensions Of State Building Process):

أ - بناء الدولة الأمة (National – building) :

من خلال تعريف عملية بناء الدولة على أنها مأسسة **(5)** الحاجة إلى اختراق او تغلغل عاطفي إيديولوجي للمجتمع، إذ أن ذلك الربط هو الذي يمكن الانظمة من النمو و الاستمرار . و يتضح أن هذه العملية تتركز في الدول الجديدة، و أساس ذلك خلق احساس عام بالهوية القومية ، و شعور غالبية الأفراد بالانتماء للأمة و للنظام السياسي القومي. و في نفس الاتجاه يشير مفهوم بناء الدولة الأمة الى امكانية تحويل المجتمعات التي هي دول قومية **(6)** شكلا إلى دول قومية فعلا و يتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة ، و تنتظم الحياة السياسية في اطارها ، و تتميز الدولة القومية الحديثة وفق المنظور الغربي بمجموعة من الخصائص:

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا تنافسها في ذلك اي سلطة اخرى.
- نمو القدرة التنظيمية للدولة ، فضلا عن تعاظم دور الاجهزة البيروقراطية من تنفيذ القواعد النظامية و القانونية لمختلف قطاعات المجتمع و نشاطاته.

- وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية العرقية و الاثنية و اللغوية ، و يؤكد قيمة المساواة ، و بالتالي يفتح مجال التكامل و الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل المجتمع. من خلال ما سبق يتضح، أن الدولة القومية ما هي تلك الدولة التي تجمع شتات شعبها و عناصرها العرقية في نظام سياسي واحد و قوي ، و لا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة.

ب - بناء دولة الرفاه (Welfare State) :

ظهرت دولة الرفاه منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، حيث سعت تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. وهذه السياسة هي ما يطلق عليها "سياسة الرفاه" أو سياسة الخيار الاجتماعي ، وتعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه السياسات والبرامج الخدمات التالية:

- توفير التعليم العام.
- توفير الرعاية الصحية.
- توفير فرص العمل، أو أن تضمن الدولة حداً أدنى من الدخل في حالة البطالة.
- المساعدة في توفير السكن المناسب.
- ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة: كالعاجزين والمعاقين و الفقراء.

و الهدف من ذلك هو أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لقطاع كبير من المواطنين ورفاهتهم. ونتيجة لهذه السياسات والبرامج فقد زادت أهمية الدولة في حياة شرائح كبيرة من المجتمع، وزاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية الضرورية للمواطنين. و انطلاقاً من هذه السياسات والبرامج فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية، المتمثلة في توفير الأمن وتطبيق العدالة، لتقوم بوظائف إضافية قد لا تكون من وظائف الدولة. فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات

والبرامج لمواطنيها يطلق عليها : "دولة الرفاه ". إن دور دولة الرفاه المعاصرة لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل تعدى ذلك إلى ضمان الحقوق المدنية : كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والاعتقاد والرأي ، ضمان الحقوق السياسية : كالمشاركة السياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت والانتخاب والترشيح للمراكز السياسية.

ج - بناء الدولة الفاشلة (Failed state - Building) :

إن بناء الدولة يشير إلى إعادة بناء المؤسسات العامة التي تمكن الدول الفاشلة (7) أو الضعيفة التي عجزت عن استعادة قدراتها بفعل الازمات المتراكمة (أزمة الهوية ، أزمة المشاركة السياسية أزمة المشروعية السياسية ،ازمة التوزيع ، أزمة التكامل ، و أزمة الاندماج) و التي تجاوزت في كثير من الأحيان قدرات بعض الانظمة السياسية و تسمى عادة الدولة الهشة **Fragile State** ،مما يتطلب وضع استراتيجيات و تبني مفاهيم مركبة و متعددة الابعاد تهدف إلى إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة كي تقوم بالغايات الموكلة بها ، المتمثلة في المهام و الوظائف الاساسية التي تتمتع بها الدولة الحديثة .

و في نفس الاتجاه ، نجد أن كل الأدبيات التي كتبت حول فشل الدولة وبناء الدولة تتقارب نحو الرأي القائل بأن من المتوقع أن أداء الدولة موجه للقيام بالمهام الثلاثة الأساسية التالية:

- الدولة هي لضمان الأمن تجاه مواطنيها داخليا وتجاه الدول الأخرى و مواطنيها خارجيا على حد سواء أمن مواطنيها داخليا و خارجيا على حد سواء.
- يفترض من الدولة أن تقدم خدمة الرعاية الأساسية لمواطنيها و هو ما يعرف بالرفاهية الاجتماعي.
- يجب أن ينظر إلى الدولة كممثل شرعي من قبل مواطنيها يكون ذلك من خلال بناء مؤسسات و تعزيز شرعيتها و هو ما يشكل عملية بناء الدولة ككل . **(8)**

2- مرتكزات عملية بناء الدولة:

لا يختلف منطق بناء الدولة كثيرا عن منطق الحكم الراشد كنموذج في ممارسة السلطة من حيث تقاطع أبعاد كلا المفهومين بالإضافة إلى فواعل و مؤشرات القياس و الغايات. و انطلاقا من تعريف ماركو رانجيو و تيبولت Marcou, Rangeon et Thibault اللذان يريا أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنضمات العمومية و الجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة . **(9)**

فإن عملية بناء الدولة كجهد واعي تعتمد على الممارسة الرشيدة للقائمين عليها و بالاعتماد على مجموعة من الأسس و المرتكزات بدءا بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية و صولا إلى الثلاثية المركبة التي تضم كل من القطاع العام ممثلا في الادارة العامة ، و اشراك كل من القطاع الخاص ،و المجتمع المدني(المحلي و الدولي) في عملية البناء. **(10)**

أولا: المؤسسة الدستورية(Constitution):

يؤكد الدكتور حسن أبشر أن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتنوعة و المتعددة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية و التشريعية و القضائية و التنفيذية ، من هنا تبرز الحقيقة الجوهرية ، و هي أن السمة اللازمة و المميزة للدولة الحديثة هي دولة مؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة و تأصيل سبل النمّو و التجديد الحضاري فيها يعتمد أساسيا على كفائتة و فعالية مؤسساتها . **(11)** و بناء عليه يتضح أن مؤسسات الدولة الرسمية و غير الرسمية كي تحقق الفعالية في وظائفها لا بد أن ترتكز على مرجعية تضمن استقلاليتها و استمراريتها و المتمثلة في:

الدستور **(12)** الذي يعتبر بمثابة المؤطر للحياة السياسية، المقنن لدولة الحق والقانون، الضامن لحقوق الانسان، فالدستور هو الاطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء.

حيث يعتبر القانون الدستوري القاعدة الأساسية للقانون ، و يعرّف بأنه ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القواعد القانونية المتعلقة ببنية الدولة و طريقة ممارسة السلطة السياسية. و بالتالي فهو يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها و تكوينها و شكلها ، فكل ما يتعلق بوجود الدولة و مقوماتها و عناصر تكوينها و طرق ممارسة السلطة فيها يندرج تحت مفهوم القانون الدستوري ، فالأعمال الادارية مثلا ليست صالحة إلى إذا امتثلت للقوانين و هذه بدورها تفقد صحتها إذا لم تتطابق مع الدستور ، الذي يعتبر الضابط الأساسي و المنظم لمؤسسات السياسية للدولة **(13)**. فالقانون الدستوري هو مؤسسة المؤسسات التي تنظم العلاقة بين كل السلطات التنفيذية ، التشريعية و القضائية و كيفية سيرها بالإضافة إلى علاقة الحاكم بالمحكومين وفق قواعد و معايير تعكس الايديولوجية العامة للدولة.

ثانيا : القطاع العام(Public sector):

يمثل القطاع العام في عملية بناء الدولة أجهزة الإدارة العامة كونها فاعل رسمي في بلورة السياسات العامة و تنفيذها و هذا يتوقف على مدى فعالية و صحة هذا الجهاز في القيام بوظائفه. بالإضافة الى مجموعة من الفواعل غير الرسمية متمثلة في أفراد المجتمع المدني على المستوى المحلي و المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.

أ - الادارة العامة (Public Administration):

تعد الإدارة العامة المركب الأساسي لبناء الدولة من منطلق عامل التكامل البنيوي الوظيفي بين الدولة والسلطة باعتبار أن الإدارة هي مجموعة المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة **(14)** Policy Public كون هذه الأخيرة تمثل القواعد التنظيمية المعبرة عن فلسفة الدولة و وظائفها **(15)** المرسومة من طرف القادة السياسيين و تقديم الخدمات للصالح العام .**(16)** والسياسة العامة أيّا كانت تعاريفها فإنها في النهاية تستلزم ضرورة الإحاطة بعدة مستويات تحليلية عند دراسة عملية البناء داخل الدول والمجتمعات ومن أبرز تلك المستويات:

أ -المستوى المؤسسي: الذي يرصد الأطر التنظيمية الحاكمة لعملية صنع السياسات العامة.

ب-المستوى الوظيفي: الذي يركز على دراسة وتحليل الأدوار الحقيقية للفاعلين الرئيسيين.

إجمالا يقوم اقتراب السياسة العامة على ثلاثية مهمة: التراكم المعرفي / التكامل المنهجي / التشابك البيئي. و يمكن التطرق لدور السياسة العامة في بناء الدولة كاقتراب نظري عبر فحص الأصول المنهجية التي يستند إليها هذا الاقتراب، وأهمها:

- إشكالية الاستمرار والتقطع في السياسات العامة للدول.
- إشكالية حدود المشاركة والانعزال في السياسات العامة.
- إشكالية الفعالية التنفيذية في السياسات العامة.
- إشكالية الانسجام والتكامل في السياسات العامة.
- إشكالية الرقابة في السياسات العامة.
- إشكالية العلاقة بين الإدارة والسلطة.

ثالثا: المجتمع المدني (Civil Société):

يعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في عملية بناء الدولة من خلال خلقه للمجمل الحراك داخل الدولة ، و ينقسم المجتمع المدني الى محلي و مجتمع مدني عالمي تمثله المنظمات الدولية غير الحكومية ، و التي تنامى دورها كأحد الفواعل المهمة في رسم السياسات الوطنية للدولة.

أ - **يعتبر المجتمع المدني : (17)** من الفواعل الأساسية غير الرسمية في بناء الدولة حيث أن عملية بناء المجتمع المدني تتضمن في الوقت نفسه عملية بناء الدولة بحيث دولة المؤسسات و القانون تصبح الدول ملتحمة بمجتمعها و معبرة عنه.و هذا ما يعني تحول كل طرف إلى مركب مكون للطرف الآخر.

في هذا الاطار يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه:" **مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية ، أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة**

السلمية للتنوع والاختلاف "(18) وتضم تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية و التعاونيات ، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة)، وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية :

- **الفعل الإرادي الحر** ، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية "كالأسرة والعشيرة والقبيلة ، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته ، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث ، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة ، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن حقوق معينة.

- **التنظيم المؤسسي :** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات ، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم ، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها ، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما ، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

- **الجانب الأخلاقي السلوكي** وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية ، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض ، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي . **(19)**

و بناء على ما سبق يمكن القول أن المجتمع يتكون من بنية مؤسسية تظم مؤسسات و تنظيمات كما يستند إلى بنية قيمية ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر و إلى بنية اقتصادية اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة و بطبيعة القوى و التكوينات الاجتماعية فيها كما يستند إلى بنية سياسية قانونية تمثل الاطار السياسي و القانوني للمجتمع المدني و الدولة معا .**(20)**

رابعا: المنظمات غير الحكومية:

بالإضافة إلى دور المجتمع المدني المحلي في عملية بناء الدولة نجد المنظمات الدولية غير الحكومية **(21)** International Non-Gouvernemental Organisations (INGOs) التي تساهم بدور فعال و مباشر في عملية البناء في نطاق تخصصها الوظيفي خاصة في الدول النامية و ذلك نظرا لتنامي دور هذه المنظمات وزيادة اقتناع المجتمع الدولي بمدى فعاليتها و المتمثلة فيما يلي:

- تقديم المنح و المساعدات المالية للدول الهشة**(22) Fragile State**في مجال إعادة البناء الاقتصادي و قطاعات تقديم الخدمات للصالح العام. أنظر الشكل رقم (01).
- تزويد الدول بالخبرات التقنية و الفنية في جميع المجالات . **(23)**

المجالات التأسيسية	
النظام و التسوية السياسية	**الدستور؛ الانتخابات ؛ وسط محيط العلاقات داخل النظام العام ؛ العلاقات بين الدولة والمجتمع أمر أساسي في خلق شعور من الحيز العام المشترك .**
الأمن	**القوة العسكرية ؛ الشرطة / الجريمة .إعادة إنشاء احتكار الشرعية على وسائل العنف.**
سلطة القانون	**إنشاء إطار قانوني / رسمي ينظم التفاعلات بين الدولة والمجتمع أين يمكن محاسبة الفاعلين السياسيين . -الالتزام بالقوانين المعروفة علنا ،و اتصالها وثيقا بقوى الأمن ، وخاصة من حيث الشرطة / الجريمة.**

الحكم الإداري	إنشاء تسيير الخدمة المدنية القائم على الجدارة ، وإدارة المالية العامة، وإدارة المساعدات .
مجال المخرجات	
الخدمات المقدمة	الصحة ، التعليم ، ايجاد المرافق و تطويرها ، و غيرها من الخدمات الأساسية
نظام العدالة و العمليات	خلف سيادة القانون، وهذا يشمل إقامة العدل ؛ العدالة الانتقالية ؛ التفاعل مع المنظمات غير الحكومية ،العدالة والمعايير الاجتماعية.
الحكم الاقتصادي	الإدارة الكلية ؛ الدعامة المؤسسية للأسواق ، العمالة ، إدارة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية / تنظيم

Source : Verena Fritz and Alina Rocha Menocal ,Understanding State-Building from a Political Economy Perspective, An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement ,Overseas Development Institute , p26

- تقديم مساعدات إنمائية في الادارة و الحكم بهدف ترشيد آداء الادارة العامة في مجال تقديم الخدمات لضمان العدالة و المساواة في توزيع القيم المادية و المعنوية من ناحية بالإضافة عقلنة تسيير الموارد الاقتصادية بعيدا عن الفساد التسييري و الاداري من ناحية أخرى .و هو مل يوضحه .

- مساهمة هذه المنظمات في دعم استقرار البناء السياسي الداخلي من خلال التزامها الدولي بالتسوية السلمية من خلال مجموعة من الآليات و الممارسات.

خامسا: القطاع الخاص (Privat Sector):

تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال . فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و عملية بناء الدولة . فإن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

كما يعتبر القطاع الخاص من بين الفواعل الأساسية في عملية بناء الدولة فهو يسهم أيضا في دعم نشاط الدولة و ذلك من خلال توفير الخبرات و المال و المعرفة اللازمة لعملية البناء بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية و غير الرسمية فهو يلعب دور في تأمين التدريب و التعليم من خلال مراكز البحث العلمي كما يساهم من خلال قدراته التقنية و خبراته الفنية في رسم البرامج التنموية للدولة، و انجاح سياساتها العامة ، كما يساهم في تأمين القروض للإسكان، و التعمير بالإضافة إلى هذا يسهم القطاع الخاص في ضمان الشفافية في الكثير من القطاعات من خلال قدرته على نشر المعلومات و إصدار الاحصائيات الدورية و تسيير الحصول على المعلومات . إضافة إلى قيام القطاع الخاص بتأمين الوظائف و مكافحة البطالة .

بناء على ما سبق ، فإن فعملية بناء الدولة تعبر عن ذلك الجهد الواع الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة عملية سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية ، وتضمن المشاركة ومراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن ، وبناء مؤسسات إدارية فعالة قادرة على التكيف ، والقيام بمؤسسات اقتصادية من بنوك ، ومؤسسات مالية، وعسكرية، ودستورية، وتعزيز الموجود منها لكي تحمي الوحدة الترابية وتخضع للقانون .

الإحالات :

1- اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، د د ن ، د ط ،ص 80.

2- استعمل هذا المصطلح في المجموعة الدولية بداية من سنوات 1990 مع بروز برامج إعادة الهيكلة وتحت تأثير فكرة الحد من وجود الدولة والنزعة التدخلية لها .ففي تحليل فترة الاحتلال لكينيا اعتبر المفكر"لونسدال" j.lonsdal أن بناء الدولة هو جهد واعي من أجل خلق وسيلة مراقبة وتكوين الدولة يعتبر عملية تاريخية في جزئها الأكبر غير واعية ومتناقضة.. للمزيد من الإطلاع أنظر :

presented in the paper , CONFLICT COUNTRIES AND POST- STATE BUILDING IN CRISIS, Lakhdar Brahimi 7h Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government 26-29 June 2007, Vienna, Austria.p2.

3- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الإمام ، الرياض: العبيكان للنشر،2007 ، ص .ص.11 - -34.

4- Simon Chesterman, You, The People The United Nations, Transitional Administration, and State-Building, by Oxford University Press Inc., New York.2004.p01.

5- تعرف عملية المأسسة على أنها تلك العملية التي تكتسب من خلالها المنظمات و الاجراءات قيمة و استقرار. و يمكن التعرف على مستوى المأسسة ، أي بناء المؤسسات السياسية ، من خلال أبرز خصائصها ، مثل التكيف، و الاستقلال الذاتي ، و الترابط. للمزيد من الاطلاع:

- سوزان كالفرت و بيتر كلفرت ، السياسة و المجتمع في العالم الثالث ، مقدمة ،ترجمة :عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، الرياض: **جامعة** الملك سعود ،النشر العلمي و المطابع،2002،ص 242.

6- مصطلح الدولة القومية قد استعمل في الاساس لتمييز الدول الحديثة من الاشكال الأقدم للمنظمة السياسية التي تغطي مساحة صغير نسبيا مثل القبائل أو دولة المدينة . و يربط هذا المصطلح ما بين مفهوم الأمة الذي يشير إلى مجموعة من الافراد الذين لديهم شعور مشترك بالهوية الثقافية و الأرض ، و مفهوم الدولة الذي يشير إلى مفهوم قانوني يصف مجموعة اجتماعية تقيم على اقليم محدد و تنتظم تحت مؤسسات سياسية مشتركة و حكومة فاعلة، و يشار إلى أن الدولة القومية قد أصبحت الوحدة السياسية الرئيسية في المنتظم الدولي منذ القرن السابع عشر ميلادي بالضبط منذ معاهدة و استفاليا سنة 1648.

7- يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة من المصطلحات المتداولة في العلوم السياسية ويعتبر الكاتب الكندي "مايل إقناتيف" M.ignatieff المروج الأول لهذا المصطلح من خلال كتابه: شرف المحارب والحرب الشريفة " the warrior's honorand virtual war" و الذي درس فيه لوردات الحرب والميليشيات والجيوش غير النظامية في كوسوفو والصومال وأفغانستان حيث أشار إلى غياب الحكومات في هذه الدول. فمصطلح الدولة الفاشلة يشير "روتبرغ " Rotberg أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة انتقال والشكل اللطيف للدولة الفاشلة وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة وحسب روتبرغ توجد خصائص يمكن الاعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها:

- انتشار الإجرام والعنف السياسي / مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.

- انتشار التوترات و النزاعات / وخاصة الاثنية والعرقية والدينية وحتى البينية منها.
- لا فعالية البنى التحتية/العجز في المستوى الخدماتي،عدم تكافؤ الفرص، انتشار السوق الموازي
- ضعف السلطات/التشريعية والتنفيذية والقضائية ما أدى لظهور الدولة الصدّ كنتيجة لضعف السلطات /

للمزيد من الاطلاع انظر:

- Rotberg.I.Rotberg, "the new nature on nation stat failure," the Washington quarterly,summer,2002

-8 off Practices of State-Building , Martinus Nijh And Julia Raue and Patrick Sutter, Facets Publishers,2009.p 62.

-9 الأخضر عزي , غالم جلطي , قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ، على موقع

: http// : www.ululimsania.net/a34.htm

10 - أما تعريف و. براند W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة .. كما و يندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات و التعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم و تصون رفاه الإنسان , و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية , لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا للمزيد من الاطلاع أنظر:

- هيئة الأمم المتحدة , تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002 , الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ,المكتب الإقليمي للدول العربية, ص .101

11 - حسن أبشر الطيب ، دولة المؤسسات ، د د ن ، د ط ، ص ص 9- 10 .

12 - إن دراسة العلم الدستوري تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث كان الايطاليون أول من ادخل دراسته في معاهدهم ثم انتقل إلى فرنسا سنة 1834 . و نجد أن هذا المصطلح مكون من كلمتين : أولا القانون و الذي هو مجموعة القواعد القانونية العامة و المجردة الآمرة و المكملة و الملزمة . فالقانون ليس مجرد تقنين للعلاقات الاجتماعية السائدة في الدولة و ضابط للسلوك الإنساني ، فهو في نفس الوقت وسيلة لتطوير هذه العلاقات باتجاه إيديولوجي معين ، فالقانون هو عمل سياسي يعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية السائدة في الدولة . و يقسم الفقهاء القانون إلى قسمين خاص و هو ينظم العلاقات بين الأفراد كالقانون التجاري و المدني ، وهو الأقدم و القانون العام الذي ينظم العلاقات بين الدولة و الأفراد سواء كانوا مواطنين أو أجانب كالقانون الدستوري و الإداري و الدولي ، وهو الأحدث . نظرا لان القانون العام يفترض وجود دولة دستورية ، وبالتالي لا يمكن أن يتطور في دولة استبدادية .

أما كلمة دستور في اللغة الفرنسية تعني التأسيس أو التكوين **établissement** أو **institution** ، ونجد أن كلمة دستور ليست كلمة عربية الأصل فهي كلمة فارسية تعني الدفتر أو السجل الذي تجمع فيه قوانين الملك و ضوابطه ، و بذلك فإن الكلمة تستخدم للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الأسرة و الجمعية و النقابة و انتهاء بالدستور العام للدولة .

13 - موريس ديفرجيه ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري :الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة : جورج سعد ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 1، ص ص 8-10

.**14**- السياسة العامة **Public Policy** هي احد المصطلحات الحديثة و كأهم و أبرز التخصصات الاكاديمية الجديدة التي ظهرت في مرحلة الثورة العلمية الثانية في في حقل السياسات المقارنة و العلوم السياسية ككل ، حيث يعرف "توماس داي" **Thomas Dye** السياسة العامة بأنها كل ما تقرر الحكومة فعله او عدم فعله ، كما تعرّف على أنها سلسلة من الاجراءات التي تعتمد عليها السلطة السياسية في حل مشكلة أو مشكلات مترابطة ، و يعرفها المفكر " ريتشارد هوفرهيرت " **Richard Hofferhert** بأنها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معرفون بهدف تحقيق عرض ما ، أما "هارولد لاسويل **Harold Lasswell**" فيعرفها بهذه الأسئلة : من يحوز على ماذا ؟متى ؟و كيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية و المعنوية و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة, و يعرف الأستاذ " جيمس أندرسون"**James Anderson** السياسة العامة بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما.

- جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الدوحة :دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،1997،ص 16.

15 - عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008، ص 3.

16 - خالد معمري ،**اقتراب السياسة العامة في عملية بناء الدولة :المداخل النظرية والصعوبات المنهجية** ، الملتقى الوطني " لسياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ،جامعة سعيدة : 26-27 أبريل 2009 ، ص 8.

17 - بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي و بهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، و قد مثل لدى **هيغل** " ذلك الحيز الاجتماعي و الأخلاقي بين العائلة و الدولة ، و هو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة، و نظر له **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** باعتباره جزءا من البنية الفوقية :و هذه البنية حسب تقديره تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني و مجتمع سياسي، وظيفة الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة و الايدلوجيا ، وظيفة الثاني(الدولة أو النظام السياسي) السيطرة أو الإكراه. أما **ألكسيس دي توكفيل** فقد أثار في كتابه(الديمقراطية في أمريكا) الى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينظم إليها المواطنين بكل عفوية، و ربط و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات ، أي الوضعية الاخلاقية و الفكرية للشعب. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- تامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسيات العامة ، الأردن : عمان ، دار مجدلاوي ،ط 1 ، 2004 ، ص .105

18- يوسف زدام ، **" دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية مقاربة ثقافية "**، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول : "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف ،16 -17 ديسمبر 2008 ، ص 1 .

19 - مرسي مشري ،" **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله** "، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول : "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008 ، ص1 .

20- حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية :الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001،ص 162 .

21 - عبد اللطيف باري،المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني العالمي، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2007 ، ص 76-77 .

22 - طاهر كنعان و آخرون ، الحكمانية : المفهوم و أبعادها ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2 001 ، ص 46.

23- محمد عبد الفضيل، "**مفهوم الفساد و معاييره** "، في إسماعيل الشطي و آخرون ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة لعربية،2004، ص 123.